

## المديونية الخارجية الجزائرية والتخصص الدولي

أ. عبد العزيز بوكار

جامعة أدرار

## ملخص:

استطاعت الجزائر خفض مديونيتها الخارجية إلى مستويات لم تعد تهدد استقرار الاقتصاد الجزائري حاليا, مستفيدة من ظروف خارجية تمثلت في ارتفاع أسعار النفط و انخفاض أسعار الفائدة العالمية, وذلك بالتزامن مع تحسينات عرفتتها السياسات الاقتصادية الكلية كانت نتاج الدخول في إصلاحات اقتصادية في فترات سابقة.

هذا الواقع يفرض تحديات على الجزائر, تتمثل في التأسيس على هذه التحسينات في مؤشرات الدين العام لإحداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد, تدعم استدامة النمو واستدامة شروط هذا الاستقرار والتخفيف من تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع النفط. طالما أن هذا الأوضاع لن تستمر ... فضلا عن أهمية المحافظة على هذه المستويات من الدين الخارجي مستقبلا. تحاول, هذه الورقة إبراز أهمية وجود إستراتيجية واضحة المعالم في إدارة الدين العام على المدى

الطويل تدعم البنيان الاقتصادي المستند الى تنويع مصادر الدخل انطلاقا من المكتسبات التي حققها الاقتصاد الجزائري وفي مقدمتها ارتفاع احتياطي الصرف إلى مستويات قياسية لم يسبق للجزائر أن حققتها من قبل

**Résumé:**

L'Algérie a été en mesure de réduire sa dette extérieure à des niveaux qui ne menacent plus la stabilité de l'économie algérienne.

Actuellement, tiers bénéficiaire de circonstances en termes de prix élevé du pétrole et des faibles taux d'intérêt mondiaux, et que certaines améliorations en liaison avec connue politiques macro-économiques ont été le résultat entreprendre des réformes économiques en Périodes précédentes. certains défis sur l'économie Algérienne, on doit s'appuyer sur les améliorations précédentes dans les indicateurs de la dette publiques pour apporter des

changements structurels dans l'économie. Ces changements peuvent soutenir une croissance durable et la durabilité des conditions de la stabilité ainsi que de réduire la dépendance de l'économie algérienne du secteur pétrolier tant que cette situation ne va pas continuer ... en plus l'importance de maintenir ces niveaux de la dette extérieure dans le futur.

Cette intervention essaye de faire sortir l'importance d'une stratégie claire dans la gestion de la dette publique à long terme pour soutenir la structure économique basée sur la diversification des sources de revenu parvenu des gains que l'économie algérienne a réalisé tant que l'augmentation des réserves de change à des niveaux sans précédent pour l'Algérie.

#### مقدمة:

تعود ظاهرة الاقتراض الخارجي تاريخيا إلى فترات بعيدة نسبيا، إذ لم تكن المدىونية آنذاك تتعدى حدود المدين و الدائن، ومع تزايد الاعتماد المتبادل بين الدول أصبحت المدىونية الخارجية احد الروابط الأشد جلاء بين التخصص الدولي واستدامة النمو.

ينجم عن التخصص الدولي السليم تجارة دولية في صالح أطراف التبادل، والمستند بدوره إلى ميزة نسبية (مكتسبة، طبيعية). وقد دأبت الأطر النظرية لتفسير التبادل الدولي وتحديد فوائده على المستوى الدولي من رفع للمستويات المعيشية لكلا البلدين، البلد المستورد والبلد المصدر، في إطار هذا التخصص، حتى إذا كان البلد يفتقر إلى ميزة مطلقة في أي مجال من المجالات، فستكون لديه ميزة نسبية بالضرورة في إنتاج سلع ما وسيربح من التجارة مع باقي الدول...<sup>(1)</sup>

تعاني غالبية الدول النامية من تزايد مستمر في الفجوتين الداخلية والخارجية، مما اضطرها إلى الاستدانة من الخارج، سواء في الحالات التي يتعلق الأمر فيها بتمويل استثماراتها التنموية أو تحت ضغط فاتورة الواردات، وهو ما انعكس على حصيلة الدين الخارجي لديه إذا تقاقم بصورة ملحوظة في عقد الثمانينات من القرن الماضي و مما زاد من هذا التقاقم هيكل هذا الدين وشروطه<sup>(2)</sup>

وبالمقابل استطاعت الجزائر من تحقيق تخفيض معتبر في مديونيتها الخارجية وتخفيف عبء المديونية على الاقتصاد مستفيدة من زيادة حصيلتها من النقد الأجنبي نتيجة ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة (2000-2008)

سنحاول من خلال هذه الورقة الإجابة عن سؤال محوري مفاده: هل استطاعت الجزائر الاستفادة من خفض مستوى عبء مديونيتها الخارجية؟

هذا السؤال يمكن تجزئته إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما طبيعة المديونية الخارجية الجزائرية؟

- هل يمكن إيجاد علاقة بين طبيعة المديونية الخارجية وهيكل

الاقتصاد الجزائري؟

- ما مزايا تخفيض المديونية الخارجية الجزائرية على المدى

الطويل؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة، فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور.

#### المحور الأول:

يهدف إلى تحديد مفهوم الدين العام وتبيان تصنيفاته وأسباب

نشوءه، وعلاقته بمفهوم التجارة الزمنية.

#### والمحور الثاني:

سنعرض فيه إلى هيكل الاقتصاد الجزائري وهيمنة قطاع

المحروقات عليه وعلى مستوى إيرادات ميزانية الدولة، وتركيبية الناتج الداخلي

الخام، وهيكل صادرات الجزائر.

#### والمحور الثالث:

خصص لتوضيح طبيعة المديونية الخارجية الجزائرية ومدى

ارتباطها بتتبع مصادر الدخل الوطني وانعكاسات هذا الوضع على خيارات

التممية في الجزائر مستقبلا.

**أولاً: مفهوم الدين العام وعلاقته بالتجارة الزمنية:****1 \_ مفهوم الدين العام:**

يعرف الدين العام على أنه تلك المبالغ التي اقترضها اقتصاد ما، والتي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة، وتكون مستحقة الأداء للجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملة الأجنبية للحكومات الأجنبية أو عن طريق تصدير السلع والخدمات إليها، ويكون الدفع إما عن طريق الحكومات الوطنية أو الهيئات الرسمية المتفرعة عنها، أو عن طريق الهيئات العامة الرسمية الضامنة للالتزامات هؤلاء الأفراد والمؤسسات الخاصة<sup>(3)</sup>. كما يمكن تعريف الدين الخارجي على أنه إجمالي الديون الخارجية في تاريخ معين (متغير مخزون) يكون مساوياً إلى مبلغ الالتزامات التعاقدية التي تؤدي إلى تسديد الدين مرفوقاً بالفوائد أو من دونها، أو دفع الفوائد مع أو بدون تسديد مبلغ الأصل.<sup>(4)</sup>

و يتنوع الدين العام إلى نوعين

**أ - القروض الحكومية (الرسمية):**

وهي تلك القروض التي تمنح من طرف حكومات أجنبية إلى حكومات أخرى، وتتضمن:

- القروض المتعددة الأطراف من المنظمات الدولية، والإقليمية وغيرها من الوكالات التي يشارك فيها عدد من الحكومات مثل صندوق النقد العربي.

- القروض الثنائية: يكون مصدرها الحكومات ووكالاتها بما في ذلك البنوك المركزية، ومن الأجهزة الحكومية المستقلة كصناديق التمويل الوطنية، والوكالات الرسمية لائتمان الصادرات.

**ب - الديون من المصادر الخاصة: وتتضمن**

- السندات التي تصدرها جهات خاصة وتباع إلى جهات أجنبية.

- القروض من المصارف والمؤسسات المالية الخاصة،
- الائتمان من المصادر الأخرى وغيرهم من الموردين والائتمان المصرفي المضمون من وكالات ضمان ائتمان الصادرات.

كما يمكن تقسيم الديون حسب الآجال إلى دين عام طويل الأجل الذي يزيد اجل استحقاقه عن عام واحد، والمستحق لغير المقيمين، وواجب السداد بعملة أجنبية، أو سلع وخدمات، والدين قصير الأجل والذي يمتد اجله غالبا إلى سنة واحدة أو اقل.

يرتبط الاقتراض الخارجي بالعجز في الموازنة العامة باعتباره احد أهم الإشكاليات المزممة لاقتصاد العديد من الدول النامية، وعلاج العجز مرهون بخلق نوع من التفاعل بين السياسة المالية للدولة وباقي السياسات الاقتصادية ومنها السياسة التجارية، طالما أن تقليص العجز يعني على نحو تلقائي انخفاض تدفق رؤوس الأموال نحو الخارج.

يأتي الاقتراض من الخارج باعتباره احد الخيارات لتمويل عجز الميزانية في شكل موارد أجنبية سائلة يتم الحصول عليها من الخارج بهدف توسيع العرض المحلي وزيادة الواردات لتغطية الطلب المحلي، فالمقدار الذي يسهل فيه الاقتراض الخارجي، فاسترداد موارد إضافية من العالم الخارجي يخفض اثر العجز على الطلب الفاض على السلع والخدمات المحلية<sup>(5)</sup>

و تسعى برامج الإصلاح المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي في شقها المالي إلى تعزيز مدخرات القطاع العام، من خلال توفيرها لموارد محلية وأخرى أجنبية. وتقضي السياسة الإصلاحية في هذا الخصوص بان يحقق الادخار العام تزايد، وزيادة في حصيله الضرائب ورفع كفاءة تخصيصها وتحجيم الاستهلاك العمومي غير المبرر من ناحية، فضلا عن إجراء خفض للتمويل المحلي للعجز بشكل متسارع، وخفض الضغوط التضخمية الناتجة عن الاقتراض من البنك المركزي.

وفي ظل هذه الرؤية يصبح القطاع العام\* أمام مسؤولية توفير الموارد اللازمة لخدمة الدين، طالما انه المسؤول عن جزء كبير من هذه الديون. وضرورة الالتزام بحل المشكلة التصحيح الداخلي إلى جانب الاقتراض الخارجي، عن طريق اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي أو اللجوء إلى سوق رأس المال المحلية، رغم ما ينطوي عليه ذلك من تزايد لمعدلات التضخم وارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية، وهو ما يعني التضيق والضغط على نمو الاستثمارات الخاصة الداعمة للنمو حسب رؤية

الصندوق<sup>(6)</sup>. ويبقى لكل خيار تكاليف على المستوى الطلب الكلي والأسعار، وكذا أسعار الفائدة وسعر الصرف والميزان الخارجي.

## 2 - مفهوم التجارة الزمنية:

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى عملية الإقراض والاقتراض باعتبارها أحد أقسام التجارة الدولية تحت مسمى التجارة الدولية الزمنية. فعملية الاقتراض لا تعد كونها عملية استيراد منتوجات حاليا على حساب تصدير منتوجات في المستقبل، في حين أن الإقراض تصدير منتوجات حاليا مقابل استيراد منتوجات في المستقبل. وفي الحالتين يتم اللجوء إلى بعض البنود في ميزان مدفوعات الدولة المعنية في إطار الحركة الدولية للقرض وهذه البنود تتمثل في:

### أ- ديون و حقوق تجارية:

تعبر عن الحقوق والديون التي تظهر نتيجة عمليات تجارية لم تكتمل بعد، ويضم هذا البند المبالغ المستحقة على الصادرات أو الواردات التي لم يتم نقل ملكيتها بعد، إضافة إلى الأوراق التجارية المسحوبة لصالح مقيمين على غير مقيمين أو العكس، و تنشأ عموما عن العمليات السالفة الذكر ديون وحقوق قصيرة الأجل مصدرها حكومات أو مؤسسات خاصة، أو مؤسسات غير حكومية.

### ب- القروض:

تتمثل السلفيات التي منحها مقيمون إلى غير مقيمين، أو التي حصل عليها مقيمون من غير مقيمين مصدرها هيئات خاصة إلى هيئات خاصة أو عامة. وعادة ما تكون هذه القروض طويلة الأجل يفوق تاريخ استحقاقها السنة، أو قصيرة الأجل تقل مدتها عن السنة.

### ج- العملة:

يسجل في هذا البند من ميزان المدفوعات كافة أوراق النقد والنقود الموجودة في التداول لتحقيق المدفوعات، حيث تعتبر العملة المحلية التي في حيازة غير المقيمين، والعملة الأجنبية التي في حيازة المقيمين أصولا.

## د- الودائع:

تتمثل في الأرصدة المملوكة للهيئات رسمية كانت أو خاصة تحت الطلب أو للأجل، ونسجل ودائع المقيمين في الخارج كخصوم، في حين تسجل ودائع غير المقيمين في الداخل أصولاً.

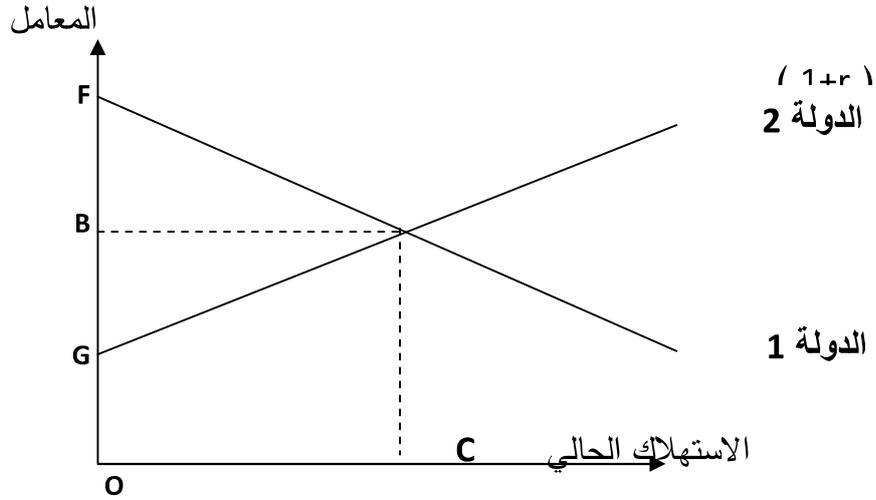
## هـ- خصوم وأرصدة أخرى:

يسجل في هذا البند باقي العمليات التي ترتبط بالخارج والتي لم تسجل في البنود السالفة الذكر، مثل حقوق المساهمة في المشروعات وحقوق الرهن، وملكية العقارات غير الجارية التي تعود ملكيتها للمقيمين في الخارج أو، غير المقيمين في الداخل... الخ.

ولتبسط مفهوم التجارة الدولية الزمنية وربطها بالحركة الدولية

للقروض يمكن الاستعانة بالشكل التالي:

## شكل رقم 01 : الاقتراض الدولي والتجارة الدولي



المصدر: قاشي فاييزة، الاقتصاد الدولي، وهران، منشورات دار

الأديب، 2007، ص: 159

نفترض في البداية أن هناك دولتين:

الدولة (1) تستهلك أكثر مما تنتج

الدولة (2) تنتج أكثر ما تستهلك

كما نفترض في البداية غياب حركة رأس المال بين الدولتين، فسعر

الفائدة عن الدولة (1) يكون (OF) وفي الدولة (2) هو (OG) و أن منحى

الطلب الحالي للدولة (1) يرتفع كلما انخفض سعر الفائدة في حين أن منحى العرض الحالي للدولة (2) فيرتفع كلما ارتفع سعر الفائدة. وفي حالة افتراض إمكانية انتقال رأس المال بين الدولتين تضطر الدولة (1) إلى الاقتراض من الدولة (2) لتمويل استهلاكها الحالي الكبير نسبياً، طالما أن سعر الفائدة في الدولة (1) أعلى منه في الدولة (2) حيث سيشرع المستثمرون في الدولة (2) إلى تقديم قروض للدولة (1) وهم بذلك يقومون بتبديل استهلاكهم الحالي بالمستقبلي، وهو ما يؤدي إلى هجرة رأس المال من الدولة (2) إلى الدولة (1) وهو ما سيؤثر بدوره على سعر الفائدة الذي سينخفض في الدولة (1) في حين يرتفع سعر الفائدة في الدولة (2) شيئاً فشيئاً عن المستوى (OB) ويتساوى عندها الطلب الحالي والعرض الحالي في النقطة (E)

فان هذا يعني أن الدولة (1) أخذت قرضاً قدره (OC) وهي مطالبة بتسديد ما قيمته  $OC(1+r)$  في المستقبل، أي أن المساحة OBEC هي القيمة التي يتوجب على الدولة (1) دفعها نتيجة تفضيل زيادة الاستهلاك في الوقت الحالي عند سعر فائدة يساوي حالياً OB. فالأمر هنا يتعلق بتأخير الاستهلاك مقابل تقديم موارد في شكل قروض للحصول عليها بعد فترة من الزمن والحصول على عائد لقاء ذلك. وان كان هذا الطرح النظري ينطبق على الدولة المقرضة بصورة جلية فان الدخول في مشكلة الاقتراض أعقد من ذلك من الناحية الواقعية.

تختلف أسباب الاقتراض في الواقع باختلاف الدوافع، فمشكلة المديونية على مستوى الدول النامية ترتبط بطبيعة الاقتصاد وهيكله. فبعد أن كان الاقتراض وسيلة لتمويل حفظ التنمية أصبحت المديونية تمثل حاجز يقف أمام مسيرتها التنموية، في حين أن انخفاضها في فترات معينة لا يعني بالضرورة نجاح سياساتها الإصلاحية في تحقيق مراميها الهادفة إلى إصلاح هذا الخلل الهيكلي.

### ثانياً - هيكل الاقتصاد الجزائري وتبعيته لقطاع النفط:

تعتبر الجزائر من الدول المصدرة للنفط التي استطاعت زيادة حصيلة صادراتها النفطية، مما انعكس على رصيد احتياطي الصرف لديها،

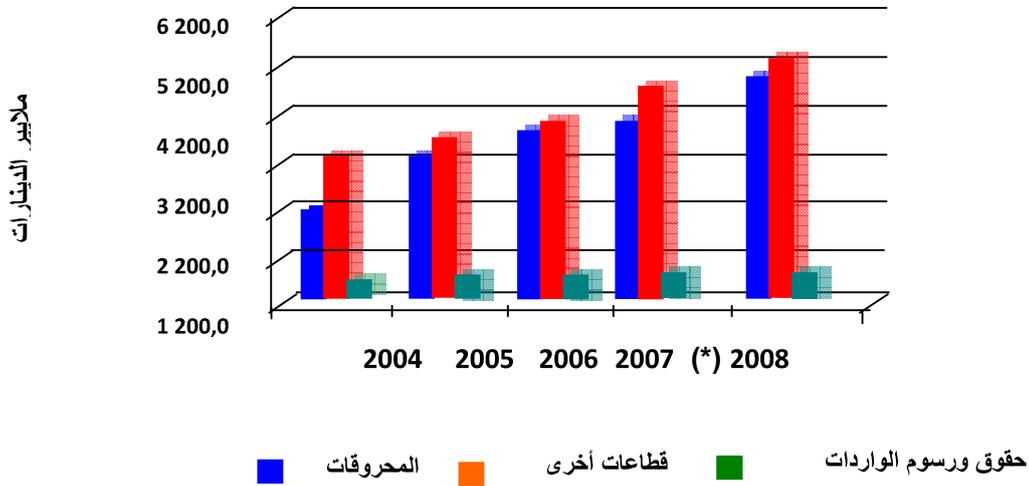
وزيادة الإنفاق العام بشكل ملفت. هذا الوضع أتاح للجزائر إمكانية التسديد المسبق بديونها الخارجية وتخفيف العبء على ميزان المدفوعات. وبالمقابل عرفت واردات الجزائر من العالم الخارجي ارتفاعا قابله ارتفاع في حصيلة صادراتها مستفيدة من الطفرة النفطية والرخاء المالي العائد بالأساس إلى ارتفاع أسعار برميل النفط خلال العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين.

### 1 - حالة الاقتصاد الجزائري و الأهمية النسبية لقطاع النفط:

تهيمن صادرات النفط على صادرات الجزائر بنسبة تفوق 94% من إجمالي الصادرات، بعد أن كانت هذه النسبة لا تتجاوز 59% خلال الفترة<sup>(7)</sup> (1959 - 1962) ، هذه الهيمنة امتدت لتشمل الهيكل الإنتاجي بالضرورة (الناتج الداخلي الخام) ، وهيكل إيرادات الدولة. ونظرا للدور الذي تلعبه الجباية البترولية في توازن ميزانية الدولة.

شكل رقم 02: توزيع الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة (

2004 - 2008 ) حسب القطاعات



**المصدر:** بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية - ديسمبر

أ. عبد العزيز بوكار

2009, ص: 26

المدىونية الخارجية الجزائرية والتخصص الدولي

ومن الشكل نلاحظ الأهمية النسبية للمحروقات في تركيبة الناتج

الداخلي الخام في الجزائر من سنة إلى سنة أخرى خلال الفترة (2004 -

2008) هذا الواقع اثر على طبيعة الصادرات الجزائرية وزيادة حساسية الاقتصاد للصدمات الخارجية، وعدم ترسيخ اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، وتنويع قاعدة الصادرات كمدخل لهذا الاندماج. رغم الاتجاه التصاعدي لاندماج قطاع التجارة الخارجية العربية عموما مع الأسواق العالمية من سنة 2002 مدعوم بالأداء الاقتصادي الجيد لمعظم الدول العربية، نتيجة للارتفاع أسعار النفط والسلع الأساسية غير النفطية، وتزايد تدفق الاستثمارات الأجنبية والتحويلات لهذه الدول. والجدول التالي يوضح لنا حجم صادرات الغاز الطبيعي لبعض الدول الإفريقية خلال الفترة (2007 - 2008)

**جدول رقم 01: صادرات الجزائر، نيجيريا، ليبيا، ومصر من الغاز الطبيعي خلال سنتي 2007 ، 2008**  
( الوحدة : مليار متر مكعب )

البلد	2007	2008	نسبة التغير 2007/2008 (%)
الجزائر	8,70	59,37	1,1
نيجيريا	1,16	20,54	( 2.9 )
ليبيا	,96	10,40	4,4
مصر	5,96	16,92	6,0
إفريقيا	107,20	115,61	7,8

**ملاحظة:** الأرقام مابين قوسين تعني سالبا

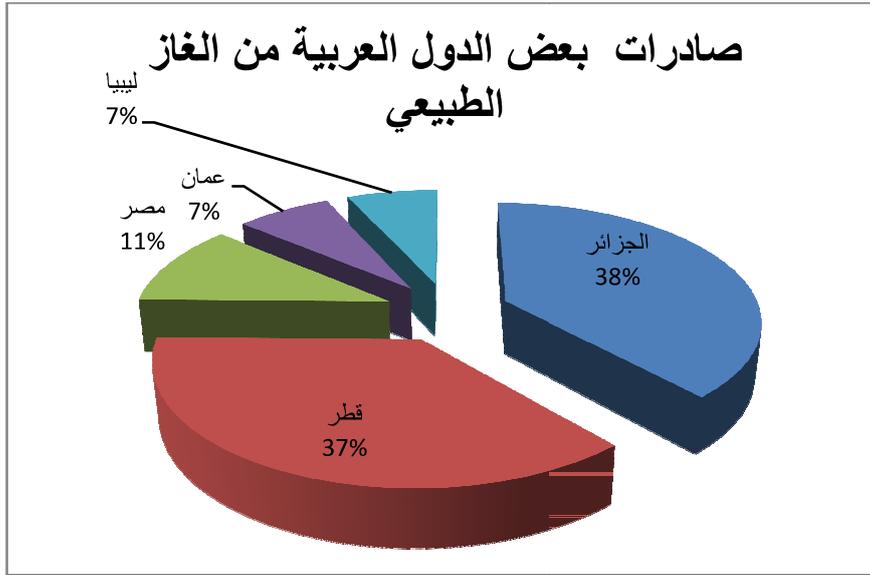
**المصدر:** منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول (أوبك)، تقرير

الأمين العام السنوي السادس والثلاثون، 2009 ، ص: 217

وحسب معطيات الجدول الجزائر تحتل صدارة الدول الإفريقية في صادرات الغاز الطبيعي، حيث تستحوذ على ما يزيد عن 50% من صادرات إفريقيا من الغاز الطبيعي، وجاءت الجزائر في المرتبة الأولى عربيا سنة 2008 من حيث تصدير الغاز الطبيعي بنسبة 36,7 %، ثم قطر بنسبة 35,1 % ومصر في المرتبة الثالثة بنسبة 10,5 % ، ثم ليبيا بنسبة 6,7 % ثم عمان 6,4 % وهو ما يظهره الشكل التالي.

**شكل رقم 03 : صادرات بعض الدول العربية من الغاز الطبيعي**

**سنة 2008 (مليار متر مكعب)**



**المصدر:** منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين

العام السنوي 36، نفس المرجع السابق، ص 192

ورغم الاستقرار النسبي في أسعار الغاز الطبيعي فان أسعار النفط على خلاف ذلك، فقد ارتفعت أسعاره ارتفاعا محسوسا بداية من سنة 2000 ليستمر هذا الارتفاع خلال عشرية كاملة، رغم أثار الأزمة المالية التي ضربت الاقتصاد العالمي في سنة 2008 الا انه يسجل ارتفاعا في اسعار البترول من جديد. ولعل من العلامات البارزة في سوق النفط سنة 2009 هو بدء المنحى التصاعدي للأسعار بداية السنة تحديدا (مارس 2009) بشكل معاكس لأساسيات السوق، إذ لم يعد من غير المؤلف تصاعد أسعار النفط بالتزامن مع ارتفاع في المخزون، حيث تزامن انخفاض الطلب مع تراكم في المخزون ليصل إلى مستويات تفوق معدلاتها خلال الخمسة سنوات الأخيرة (8) وهو ما يعني ضرورة اخذ هذا الأمر بعين الاعتبار في استراتيجيات الدول المصدرة للنفط بعيدة الأمد.

يرجع هذا الارتفاع المتجدد، الذي اخذ طابع الاتجاه التصاعدي

لتصل أسعار البترول إلى حالة من الاستقرار حتى نهاية سنة 2009 تقريبا

إلى:

- التصميم الدولي على مجابهة الأزمة، و الذي تجسد في الإجراءات التحفيزية المطبقة في بعض الدول، مما انعكس إيجابا على الطلب على النفط. فضلا عن روح التفاؤل التي سادت حول الخروج من الأزمة التي كانت سببا في ركود اقتصاد لم يعرفه العالم منذ ثلاثينيات القرن الماضي.
- الدور البارز لجهود منظمة أوبك الهادف إلى إعادة التوازن لسوق النفط والعمل على استقرارها بخفض الإنتاج بداية من شهر يناير 2009 واستمرارها في تطبيق التخفيض طيلة السنة، مما ساهم في خفض الفائض من معروض النفط في الأسواق.
- حالة عدم اليقين التي تولدت لدى الدول المنتجة والدول المستهلكة للبتروول حول ضرورة استقرار الأسعار عند مستويات أعلى مما كانت عليه بداية السنة والتزامها بضمان تدفق الاستثمارات الضرورية لصناعة النفط، وعدم تأثيرها سلبا على النمو الاقتصادي العالمي في حالة الارتفاع الحاد.
- كما لا يمكن إهمال الدور الذي لعبه ضعف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى، وانعكاس ذلك على الأسعار، باعتبار ان الدولار عملة فوترة (علاقة عكسية قوية بين أسعار النفط وسعر الدولار بالأخص في السنوات الأخيرة مع اختلاف في درجة التغير).
- كما لا يمكن إهمال دور المضاربات في سوق النفط، و التي وصلت إلى مستويات يصعب تفسيرها ضمن إطار أساسيات السوق.
- وبالعودة إلى هذه الأسباب يمكن ملاحظة أن هذه العوامل لا تعود بالضرورة إلى الاقتصاد المحلي فضلا عن الأساسيات النظرية المنظمة للسوق النفط.
- وهذا الارتفاع انعكس جليا على العوائد النفطية للدول المصدرة عموما، والدول العربية المصدرة للنفط خصوصا. والجدول التالي يوضح ارتفاع الصادرات النفطية في الجزائر خلال الفترة ( 1990 - 2008 )
- جدول رقم 02: الصادرات النفطية الجزائرية خلال الفترة (1999 - 2009) (الوحدة : مليون دولار)**

السنة	الصادرات
1999	7556

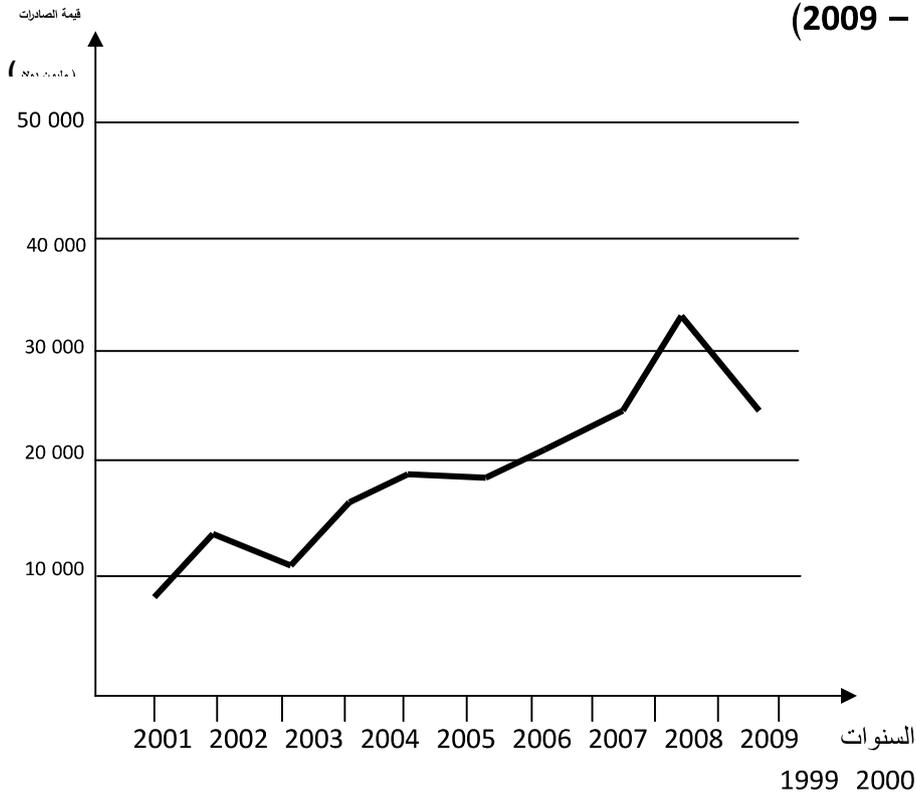
12920	2000
11736	2001
12370	2002
12300	2003
13862	2004
21029	2005
25492	2006
27757	2007
38543	2008
21497	*2009

\* البيانات تقديرية.

**المصدر:** منظمة الأقطار العربية المصدر للبتترول (أوبك)، تقرير الأمين العام السنوي، السابع والعشرون، الثامن والعشرون، الثالث والثلاثون، السادس والثلاثون.

من نلاحظ الجدول الارتفاع المستمر في صادرات الجزائر النفطية لتبلغ أقصى قدر سنة 2008 لتعود الانخفاض سنة 2009 بسبب الظروف المشار إليها سابقا.

**شكل رقم 04 : قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1999 - 2009)**



المصدر: من أعداد الباحث اعتماد أعلى معطيات الجدول رقم: 02

لقد أدت العودة إلى الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر سنة 2000 بعد الصدمة الخارجية 1998 - 1999 جراء الانخفاض الحاد في سعر البترول، الى إرساء دعائم تعزيز الاستقرار المالي خلال سنة 2001 مدفوعا (9) بعدة عوامل نذكر منها:

- الانتعاش المتزايد لميزان المدفوعات، وملاءمة مؤشرات المديونية الخارجية مع استمرار ثبات سعر الصرف الفعلي الحقيقي.
- تعزيز الوضعية المالية العمومية مع تراكم الادخار المالي من طرف الخزينة، والذي سمح في منتصف 2000 بانطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي على المدى المتوسط (2001 - 2004) من خلال تحفيز النمو.
- التحسن الملحوظ في سيولة البنوك المدعومة بتحسين معتبر في السيولة العمومية.
- تحسين شروط تمويل الاقتصاد، لا سيما الاستثمارات المنتجة في وضع يتسم بتضخم متحكم فيه.

رغم التقلبات المرتبطة بوضعية الاقتصاد العالمي، فلقد واصل ميزان المدفوعات في الجزائر تسجيل فائض عام 2002 بالنسبة للعمليات الخارجية (4,3 مليار دولار) مع تراجع مقارنه مع سنة 2000، 2001 مما ساهم في تعزيز إعادة تكوين الاحتياطات الرسمية للصرف، حيث بلغت 23,1 مليار دولار في نهاية سنة 2002. (10)

تدعم هذا الوضع الخارجي بالتوقعات المتعلقة بالإمدادات من خارج أوبك التي عرفت انخفاضا رغم الارتفاع الذي عرفت أسعار النفط بين سنتي 2001 و 2008، حيث كانت استجابة الإمدادات من خارج أوبك ضعيفة، إذا ما استثنينا دول الاتحاد السوفيتي السابق. هذا الانخفاض في الإمدادات من خارج أوبك في السنوات الماضية يعكس في الحقيقة التغيرات الهيكلية الرئيسية، والتي من أهمها انخفاض معدلات الإنتاجية للحقول الحالية بشكل كبير والتغيرات في مصادر نمو المعروض من خارج أوبك، (11) خصوصا في منطقة بحر الشمال والمكسيك.

وسيهيمن النفط (الوقود الاحفوري) على ميزان الطاقة العالمية حتى سنة 2030 وذلك بحصة 32 % من إجمالي استهلاك الطاقة العالمي، في

حين يستحوذ الفحم على نسبة 20% و 22% للغاز الطبيعي. كما أن الطلب العالمي يرتفع ليصل إلى حوالي 117,0 مليون برميل يوميا، تستحوذ الأوبك على مقدار 45,6% من إجمالي الإمدادات سنة 2030 مقارنة ب 38,5% سنة 2006، أي زيادة حصة المنظمة في السنوات العشرين القادمة.

وتستحوذ الدول العربية الأعضاء في أوبك على نحو 74,3% من إجمالي الإمدادات المتوقعة سنة 2030 أي ما يعادل 36,2% من إجمالي الإمدادات،<sup>(12)</sup> بالنظر إلى الإمكانيات الطبيعية للدول العربية، وهو ما يقتضي ضرورة الاستفادة القصوى من هذه المواد وحسن إدارتها واستغلال الميزة التنافسية التي تتمتع بها الدول العربية من تكلفة أقل للاستخراج، وتوفر اليد العاملة المؤهلة وامتلاك بني تحتية وخطوط و أنابيب تربطها بباقي القارات، إضافة إلى القيمة المضافة التي يمكن الحصول عليها من خلال تحويل النفط إلى مشتقات قابلة للتصدير بدل تصديره في شكله الخام.

ورغم أن الأمر ينطوي على مخاطر، لعل أبرزها تعميق تبعية اقتصاديات هذه الدول إلى مورد وحيد لا يمكن الركون إليه في ظل اقتصاد عالمي متقلب، الأمر الذي سيبقي اقتصادياتها تعاني من تشوه عجزت الأطروحات الفكرية في إطار سياسات الإصلاح الاقتصادي الرامية إلى تحسين كفاءة تخصيص الموارد الإنتاجية وإزالة التشوهات الاقتصادية الناتجة عن إستراتيجية إحلال الواردات، وخيارات التوجه إلى الداخل وما نتج عنها من استبعاد للمنافسة الأجنبية وزيادة انغلاق أسواقها المحلية في إيجاد حل واقعي لهذه الاختلالات.

وتستحوذ خمسة دول عربية منها الجزائر على 70% من حجم الاستثمارات الرأسمالية المحتملة في قطاع الطاقة هذه الدول، إضافة إلى الجزائر نجد السعودية، قطر، الإمارات العربية المتحدة و الكويت. والجدول التالي يوضح لنا الاستثمارات التي وجهت إلى قطاع الطاقة في الدول العربية الرئيسية المصدرة للنفط.

جدول رقم 03: استثمارات الطاقة في الدول العربية

(الوحدة: مليار دولار)

الدول	حجم الاستثمارات المحتملة منقحة	المتطلبات الاستثمارية الفعلية	نسبة المشاريع الملغاة 1%
السعودية	139	110	21
قطر	62	36	42
الإمارات العربية	51	43	16
الجزائر	38	31	18
الكويت	37	13	65
إجمالي الدول العربية الخمس	372	271	27
إجمالي الدول العربية	470	335	29

المصدر: على عيساوي، أفاق الاستثمارات في قطاع الطاقة العربي في منظور متحول، مجلة النفط والتعاون العربي المجلد السادس والثلاثون، العدد 134، صيف 2010، ص:19

وتحتل الجزائر المرتبة الرابعة من حيث عدد المشاريع في قطاع الطاقة، وتمثل المشاريع المؤجلة في الجزائر 18% من حجم الاستثمارات الرأسمالية المحتملة الذي بلغ 38 مليار دولار وهو مبلغ ضخم نسبيا. ولقد تأثرت عائدات الجزائر من المحروقات جراء انخفاض الطلب على النفط تحت تأثير الأزمة الاقتصادية 2008، مما أدى إلى انخفاض في موارد الميزانية العامة للدولة، ورصيد الميزان الجاري، مما يعكس تبعية الاقتصاد الجزائري و مدى حساسيته لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية وزيادة انكشافه، إضافة إلى مخاطر انخفاض احتياطي الصرف في هذه الحالة، وهو ما يتطلب ضرورة الاستمرار في الإصلاحات الاقتصادية الداعمة لسياسة مالية كفوءة تحافظ على مستوى معين للإنفاق العام يسمح بمسايرة الدورة الاقتصادية صعودا وهبوطا هدفه الحفاظ على الوضع المالي

القابل للاستدامة دون اللجوء إلى إجراء تعديلات كبيرة في عناصر الإنفاق، كلما انخفضت الإيرادات النفطية إضافة إلى ضرورة إجراء إصلاحات شاملة تصب في دعم القطاع الخاص وتنويع قاعدة الصادرات مدعومة بسياسة تجارية واضحة الملامح، ولاستفادة من رصيد الدين القائم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

ويرتبط النفط في المنطقة العربية بجميع نواحي الحياة. فلاكتشاف النفط الأثر الواضح على تنفيذ سياسات هذه الدول و خيارتها التنموية ، وصلة هذه الدول ببعضها البعض وعلاقتها بالعالم الخارجي. هذه الصلة بدأت باكتشاف النفط في العراق سنة 1927 ثم الكويت، السعودية، فالجزائر وليبيا و الإمارات العربية المتحدة وغيرها من الدول العربية الأخرى، ليرتفع عدد الدول المصدرة لهذه الموارد من خمسة إلى اثني عشر دولة خلال الفترة الممتدة بين (1950 – 1970) <sup>(13)</sup>

إن علاقة النفط و التنمية في الوطن العربي علاقة معقدة ومتعددة الجوانب، فبعد أن كان إنتاجه -حتى مطلع الخمسينات من القرن الماضي- بمعزل عن اقتصادياتها الوطنية في ظل امتيازات كانت تتمتع به الشركات البترولية يخولها مهمة التنقيب وتصدير النفط في شكله الخام إلى الدول الصناعية ، فضلا عن غياب سوق واضح، استطاعت هذه الدول بمرور الوقت التحكم في صناعة النفط وإدارة مواردها النفطية وإخضاعها لمتطلبات المصلحة الوطنية وربطها بعملية تنمية اقتصادياتها الوطنية. يبدأ أن هذه السيطرة على الموارد والثروات النفطية بقدر ما تفتح آفاق اقتصادية ... جديدة أمام الدول المصدرة للنفط كذلك، تضع أمامها مسؤوليات وتحديات جديدة تتجاوز عملية الإنتاج ، والقطاع النفطي بأكمله لتمتد لتشمل قطاع المعاملات الخارجية بوجه خاص نظرا للدور المركزي الذي تلعبه عائدات النفط في تكوين الناتج المحلي وفي تغذية الإيرادات العامة، وفي توليد الجانب الأعظم من حصة

الصادرات <sup>(14)</sup>، فضلا عن دورها في توطيد العلاقات الاقتصادية

بين هذه الدول في إطار عملية تكاملية للاستفادة من هذه الفوائض المالية.

## 2- أهمية الجباية البترولية:

على صعيد الإيرادات الضريبية، تمثل الجباية البترولية نسبة معتبرة من ميزانية الدول العربية المصدرة للنفط تفوق 70% من إجمالي الإيرادات العامة حالياً، رغم تأثير الأزمة المالية على الإيرادات النفطية ، حيث تراجعَت هذه النسبة في الدول العربية المصدرة للنفط إلى 70,3% و في دول مجلس التعاون الخليجي إلى 78,4% ، وتراجعت النسبة إلى 57,5% في الدول العربية المصدرة الأخرى في سنة 2009 ، أما على مستوى باقي الدول فتراجعت هذه النسبة بشكل متفاوت، 90% في الكويت و80% في العراق والسعودية والبحرين وليبيا وبنسبة 70% في عمان والإمارات العربية المتحدة (15) وهو ما توضحه بيانات الجدول رقم 05

جدول رقم 04: الإيرادات العامة العربية من قطاع النفط  
خلال الفترة (2007 - 2009)

نسبة التغير السنوي (%)			القيمة (مليار دولار)			المجموعة
009	008	007	009	008	007	
46.5	0.4	.1	61.8	89.0	04.9	دول مجلس التعاون
40.5	1.9	3.4	20.5	02.6	33.4	الدول النفطية الأخرى
44.7	7.8	0.4	82.3	91.6	38.3	الإجمالي للدول العربية المصدرة .
54.9	8.7	0.8	51.2	48.8	08.8	منها : الدول الرئيسية المصدرة للنفط

المصدر: نبيل ددح, تداعيات الأزمة المالية على أوضاع المالية العامة في الدول العربية المصدرة

للنفط و الغاز الطبيعي, دراسة (منشورة), صندوق النقد العربي,

2010, ص: 13

ولقد أثر الانخفاض الحاد في أسعار النفط الخام في الربع الأخير من سنة 2008 جراء الأزمة وتداعياتها على الجباية البترولية، حيث انخفض سعر سلة أوبك بنسبة 53,7% مما انعكس على حصيلة الإيرادات الضريبية بعد أن وصلت حصيلة الدول العربية من الإيرادات النفطية سنة 2008 مستوى قياسي بلغ 691,6 مليار دولار أي زيادة بنسبة 57,8% ليستقر سعر البرميل في حدود 60,9% دولار للبرميل في سنة 2009 مقارنة بمتوسط 94,4 دولار للبرميل سنة 2008<sup>(16)</sup> بعد تخفيض الحصص اعتبارا من بداية 2009 للجم التراجع في الأسعار، حيث نجم عن هذين العاملين مجتمعين هبوط الإيرادات النفطية للدول العربية المصدرة للنفط والغاز بنسبة 44,7% سنة 2009 ، لتبلغ بلغت 382,3 مليار دولار (الجدول رقم: 05)

ثالثا- طبيعة المديونية الخارجية وأهمية إدارة الدين العام:

تبرز أهمية إدارة الدين العام في الجزائر من منظور اقتصادي واسع ليشم السياسة العامة، إلى الأخطار التي يمكن أن تتجر عن عدم وجود إدارة فعالة لتجنب هيكل واستراتيجيات الدين الخطرة كإعسار الأعمال (القطاع

الخاص) والبنوك. وتناقص مصداقية الحكومة وقدراتها على تعبئة المدخرات المحلية والأجنبية على المدى الطويل.

هذه المخاطر قد تتعلق بالسوق، وما يصاحبها من تقلبات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار السلع (البترو)، أو مخاطر تجديد الدين، أو مخاطر السيولة إذا تعلق الأمر بإدارة أصول سائلة أو استخدام عقود المشتقات ومخاطر الائتمان أو مخاطر التسوية أو مخاطر التشغيلية.

### 1 - مفهوم إدارة الدين العام:

إدارة الدين العام السيادي هي عملية وضع إستراتيجية لإدارة دين الحكومة من أجل توفير مبلغ التمويل المطلوب، و تحقيق أهداف الحكومة المتعلقة بالمخاطر والتكلفة، بالإضافة إلى أية أهداف عامة أخرى تكون الحكومة قد تحددها لإدارة الدين السيادي، مثل إقامة سوق كفاء للأوراق المالية والمحافظة عليها<sup>(17)</sup>

### 2 - طبيعة المديونية الخارجية الجزائرية:

وتتبع أهمية إدارة الدين العام أساسا في الجزائر على المدى الطويل من طبيعة الهيكلة للاقتصاد ذو الطابع الريعي ... بلغت حصة المحروقات من إجمالي ناتجة الداخلي 44,3% سنة 2005 و 45,5% سنة 2008<sup>(18)</sup>، وحساسيته إلى سعر برميل النفط ، رغم إمكانية استبعاد مخاطر توفير مبالغ التمويل والإخطار المتعلقة بالتكلفة على المدى القصير والمتوسط حاليا.

فالرهان يتعلق في الاستفادة من التحسينات التي أقدمت عليها الجزائر فيما يخص ديونها الخارجية لتأسيس للاقتصاد له مصادر دخل متنوعة، والاستفادة من الموارد المتاحة لاستدامة النمو ، فحسن تسيير الدين العام يصب في تفعيل دور السياسة الاقتصادية ( السياسة النقدية والسياسة المالية وسياسة سعر الصرف ) لتحقيق هذا الهدف.

ولذا، يجب أن لا ينظر إلى تخفيض المديونية على أنه غاية في حد ذاته بقدر ما يجب أن ينظر إليه على أنه وسيلة لعدم الاستقرار المالي في الجزائر، لتحقيق تحسينات على مستوى أداء الاقتصاد.

ولقد استطاعت الجزائر تخفيض معتبر في دينها الخارجي، وهو ما تعكسه معطيات لتصل إلى حدود 5 ملايين دولار، ومن الجدول نلاحظ هيمنة الديون طويلة الأجل على تركيبة الدين الخارجي الموجه أساسا لتمويل

التممية، مقارنة بالديون قصيرة الأجل التي عرفت ارتفاع في فترات سابقة لأسباب تعلق بتتمويل التجارة الخارجية (الواردات الأساسية)

جدول رقم 05: وضعية المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة

(2009 – 2000) (الوحدة 10<sup>6</sup> دولار)

السنوات	000	001	002	003	004	005	006	007	008	009
ليان										
لدين طويل الأجل	5,088	2,311	2,540	3,203	1,41	6,484	,062	,889	282	,921
لدين قصير الأجل	,173	,260	,102	,150	,410	,707	,541	,717	,303	,492
جمالي الديون	5,261	2,571	2,646	3,353	1,821	7,191	,603	,606	,585	,413

المصدر:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 05، ديسمبر 2008

، ص: 16

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 09، ديسمبر

2009، ص: 16

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 11، ديسمبر

2010 ، ص: 16

- Rapport annuel de Banque d algerie 2002

بنك الجزائر، تاريخ الاطلاع: 10 مارس 2011، متاح على:

[www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)

وبفضل هذا الارتفاع استطاعت الجزائر الرفع من احتياطياتها من

العملات الصعبة، مما أتاح لها إمكانية الإيفاء بالتزامات مديونيتها الخارجية،

وتخفيف عبء المديونية على الاقتصاد بشكل عام. بسبب الارتفاع

المحسوس في حجم الاحتياطيات الدولية مقارنة بالمديونية الخارجية ، بداية

من سنة 2002 ، بحيث أصبحت الاحتياطيات الدولية تفوق حجم المديونية،

وتعتبر سنة 2010 السنة التي عرفت زيادة محسوسة في احتياطي الصرف وهو ما أدى إلى تحسن نسبة الاحتياطيات إلى خدمة الدين، والتي عرفت ارتفاع وصل إلى بالمئة 264 سنة 2000 لترتفع إلى 408% سنة 2001 وإلى 564 بالمئة سنة 2002 كما هو موضح في الجدول رقم:  
**جدول رقم 06: نسبة الاحتياطيات الدولية إلى الديون الخارجية وخدمة الدين في الجزائر خلال الفترة ( 1996 - 2002 )**

002	001	000	999	998	997	996	السنوات البيان
3,11	7,96	1,90	,40	,05	,05	,2	الاحتياطيات الدولية (ملايير الدولارات)
02,3	9,8	4,2	5,5	2,4	5,8	2,5	الاحتياطيات / المدىونية (%)
64	08	64	6	37	83	00	الاحتياطيات/ خدمات المدىونية (%)

المصدر: زايري بلقاسم، كفاية الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد: السابع، لسداسي الثاني، 2009، ص: 53

والحديث عن الاحتياطيات الدولية يجرنا إلى الحديث عن دور الأرصدة من العملات الأجنبية وكيفية الاستفادة منها محليا وإقليميا في إطار تصور إقليمي يدعم العلاقات التكاملية بين الدول العربية التي استطاعت مراكمة احتياطيات صرف معتبرة.

فضلا عن أهمية تحديد مستوى امثل للاحتياطيات الدولية لأي دولة، ففي غالب الأحيان يتعلق الأمر بمؤشرات تخص الدولة، ورغم ذلك يمكن تقسيم الحجم الملائم للاحتياطيات الدولية الى نوعين:

#### أ- النوع الأول:

يمثل الحد الأدنى، والضروري في نفس الوقت من الاحتياطيات الدولية لمواجهة الاحتياجات الضرورية والمتوقعة، وعادة ما تكون متصلة بالالتئمان التجاري المتعلق بالواردات من السلع والخدمات.

#### ب- النوع الثاني:

الأصول التي يتم اللجوء إليها عند الضرورة لمواجهة الصدمات غير المتوقعة في ميزان المدفوعات لانخفاض مفاجئ في سعر البترول مثلا. وعادة ما يكون هذا النوع من الاحتياطات أقل سيولة من سابقه وهو موضوع اهتمامنا.

احتلت الجزائر المرتبة السابعة سنة 2008 من بين الدول التي تمتلك احتياطات معتبرة من النقد الأجنبي بـ 90 مليار دولار.<sup>(19)</sup>

وتستمد إدارة الموارد النفطية أهميتها إقليميا- في الوقت الحاضر- من الدور الذي يمكن أن تلعبه الصناديق السيادية في المنطقة في استدامة النمو من عدة منطلقات نذكر منها:

- تشجيع المبادلات البنينة بين الدول المغاربية وزيادة الروابط بين هذه الدول.

- إمكانية الاستفادة من الفوائض المالية في إطار سياساتها المالية وفقا لضوابط واضحة.

- الاستفادة من التطورات التي عرفتها اقتصاديات المنطقة، ومنها تطور أسواق رؤوس المال.

وعموما فقد اتبعت الدول العربية في توظيف فوائضها المالية مسارين اثنين، المسار الأول تمثل في استخدام جزء من العوائد النفطية لتطوير البيئة التحتية اللازمة بحسب كل دولة ( خيار التنمية الوطنية)، والمسار الثاني تمثل في ادخار جزء من الإيرادات النفطية الآتية وتنميتها بالاستثمار الداخلي أو الخارجي لتوليد دخل بديل عن النفط في إطار سياستها الرامية إلى توزيع مصادر الدخل والتخفيف من تبعية اقتصادها للنفط.

المسار الأخير ينطوي على تحويل أصل حقيقي وحيد (نفط) إلى أصل مالي، أو تحويل ثروة في باطن الأرض إلى ثروة من خلال إحداث صناديق سيادية تدعم التجارة الزمنية إقليميا على المدى الطويل، وإن كان نجاح هذا المسار مرهون بمدى:<sup>(20)</sup>

- ربط الإيرادات النفطية وغير النفطية بالإنفاق في إطار سياسة مالية قابلة للاستمرار تركز على تحديد العجز غير النفطي الرئيسي،

الذي يأخذ بعين الاعتبار أن الإيرادات ستتبعده الدخل النفطي على أساس  
انه أشبه بالتمويل،

- أن يكون تراكم الأصول بهدف تحمل العجز غير النفطي في  
ميزانية الدولة بعد انخفاض إيرادات النفط.

ولعل اندماج الصناديق السيادية في إطار العملية التكاملية ستحدده  
مقولة مفادها: " أن البلدان التي يكون فيها العجز الزمني لاحتياطي الأصل  
الناضب قصير، ويكون الحافز لديها اكبر للادخار من تلك البلدان التي  
يكون العمر الزمني لاحتياطها أطول " بم يساهم في تفعيل التجارة الزمنية  
إقليميا على المدى الطويل في المنطقة.

**رابعاً - خلاصة واستنتاجات:**

لقد أظهرت الأزمة المالية التي ضربت الاقتصاد العالمي سنة 2008، أن الاقتصاد الجزائري ليس بمناء عن الصدمات الخارجية، رغم تحسن أداء الاقتصاد الجزائري. وهو ما تأكده النتائج المحققة على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية، مما مكن الجزائر من تجاوز تداعيات الأزمة على المدى القصير بفضل الفوائض المالية التي تراكمت قبل الأزمة، كما أظهرت تداعيات الأزمة قضايا جوهرية تتصل بارتباط الاقتصاد بقطاع النفط، وانعكاسات هذا الارتباط على استقرار الاقتصاد الجزائري على المدى الطويل. مما يوضح درجة الانفصام بين السوق العيني والسوق النقدي مصدره إنفاق عمومي كبير كأولوية، على حساب أولوية دعم العرض، مما تسبب في تسرب كبير للدخل لتلبية الواردات . مما يقضي بضرورة:

- تفعيل دور السياسة المالية، بحيث يمكنها أن تساهم في الحفاظ على وضع مالي جيد، يتيح المرونة الكافية لتنفيذ سياسة مالية تتسجم و التغييرات الاقتصادية العالمية و الوطنية.
- توحيد أهداف إدارة الدين العام في الجزائر، وأهداف السياسة المالية والسياسة النقدية، بالنظر إلى الاعتماد المتبادل وإمكانيات التعزيز المشترك بينهما.
- يجب أن تراعى في إدارة الاحتياطات الدولية شروط تدعم مؤشرات الاقتصاد الكلي إقليمياً قبل اعتبارات الربح وتعظيم قيمة هذه الاحتياطات.

**الهوامش:**

- (1) براد مكدونالد، ما الغرض من التجارة بين البلدان، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2009، المجلد 46، العدد 4 ص: 48
- (2) سعد الدين فتح الله، التنمية المستقلة: المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، أطروحة دكتورا (منشورة) مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 1999، ص: 220
- (3) رمزي زكي، الديون والتنمية، مصر، دار المستقبل العربي، 1985، ص: 56

DEMBINSKI , M , pawel , l'endettement (4)

international ,OCDE , Paris , 1988 P:20

(5) إكرام عبد العزيز, الإصلاح المالي: بين نهج صندوق الدولي

والخيار البديل، بغداد، بيت الحكمة، 2002 ،

ص : 25

(6) إكرام عبد العزيز, الإصلاح المالي, نفس المرجع السابق، ص:

25

\* لقد أصبح الضغط على نفقات الاستثمار العمومي مجالاً جديداً

لتوفير نفقات الميزانية العامة، ذلك أن نفقات القطاع العمومي تمتص جزءاً هاماً من الموارد وخاصة القروض الخارجية في البلدان النامية، عن طريق تقليص الاستثمار في البنية التحتية الإنتاجية أو الحد من النفقات المتعلقة بالنفقات الاستثمارية والصيانة على سبيل المثال.

(7) انظر: عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من

الخطة إلى السوق ومدة انجاز أهداف السياسة الاقتصادية أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2005، ص: 15

\*\* يقاس مؤشر التجارة الخارجية بنسبة التجارة (الصادرات +

الواردات للسلع والخدمات) إلى الناتج الداخلي الخام ورغم أن هذا المؤشر لا يعطي أهمية لطبيعة الصادرات و الواردات فهو يعكس حجم اندماج دولة أو مجموعة من الدول في الاقتصاد العالمي . فعلى مستوى الدول العربية عرفت هذه النسبة نوع من الثبات عند متوسط بلغ نحو 49% خلال الفترة (1995 - 2001)

(8) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، تقرير الأمين

العام 36 ، مرجع سبق ذكره، ص: 41

(9) محمد لكصاسي، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في

الجزائر ، ورقة قدمت إلى: الاجتماع السنوي السابع والعشرون لمجلس محافظي المصارف المركزية، الدوحة، سبتمبر 2003، صندوق النقد العربي، ابوظبي 2004، ص: 1

(10) محمد لكصاسي, نفس المرجع السابق، ص: 1

- (11) كريستوف اسوب، بسام فتوح، تطورات أسواق النفط والغاز الطبيعي العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد السادس والثلاثون، العدد 135، خريف 2010، ص ص: 20، 21 ،
- (12) جميل ظاهر، أفاق التعاون العربي الصيني في مجال النفط والغاز الطبيعي حتى عام فرص وتحديات ،منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو،الصين،2008، ص: 2
- (13) محمود عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، 1979، ص: 63
- (14) محمود عبد الفضيل، نفس المرجع السابق، ص: 67
- (15) نبيل جورج دحدح، تداعيات الأزمة العالمية على أوضاع المالية العامة في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2010، ص: 13
- (16) انظر بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 09، ديسمبر 2009، ص: 26
- (17) صندوق النقد الدولي، المبادئ التوجيهية للإدارة، الدين العام ، ورقة تم إعدادها في: 21 مارس 2001، ص: 2
- (18) انظر: الزايري بلقاسم، كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص: 58
- (19) ماجد عبد الله المنيف، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية، مجلة النفط والتعاون العربي المجلد الخامس والثلاثون، العدد 129 ربيع 2009 ، ص ص: 210 - 211
- (20) ستيفن بارينت، رولاندو او سرو سكي، ما الذي يرتفع مجلة التمويل والتنمية، مارس 2003، ص: 37